المناكير عند الإمام البغوي (ت: ٥١٦هـ)
من خلال كتابه "شرح السنة"
دراسة حديثية

د٠ أسامة محمد زغلول متولي مرسي (*)

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق ونبي الحق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعدُ: فلا يخفى على أحدٍ ما للسُنَّةِ النبوية من منزلة عظيمة في الدين؛ إذ هي المبينة لأحكامه، والمفصلة لما جاء في القرآن الكريم من عقائد وأحكام وآداب.

وقد أولى علماؤنا وأئمتنا السنة النبوية جُلَّ عنايتهم بجانب اعتنائهم بالقرآن الكريم، فدونوا، ورحلوا، وصحَّحوا، وضعَّفوا، وصنَّفوا، فأكثروا من التصنيف في جميع مجالات السنة النبوية وكافة أبوابها، فلا تكاد تجدُ بابًا من أبواب الدِّين إلا وللمحدثين فيه تصانيف متعددة على مر العصور الإسلامية.

إلا أنَّه مع ذلك فقد اشتهر بين المحدثين أئمةٌ أفذاذٌ وحفاظٌ كبارٌ، أثروا ساحة السنة النبوية بما صنفوا من التصانيف، وكان المعول عليهم لمن بعدهم إلى يومنا هذا، ومن هؤلاء الأئمة: علي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وأبو دواد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وأحمد بن حجر العسقلاني، والبغوي الذي هو مورد الدراسة، وغيرهم من علماء الحديث ممن كان

(*) دكتوراه في الشريعة الإسلامية – كلية دار العلوم – جامعة المنيا.

لهم الأثر البالغ في إثراء ساحة السنة النبوية بالمصنفات التي سارت بها الركبان، وتلقاها العلماء بالقبول على مر الأزمنة والعصور.

وحيث كان الأمر كذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يعكف طلاب العلم على تلك المصنفات التي تركها هؤلاء الأئمة الأفذاذ بالدراسة والتمحيص، وأن ينهلوا من معينها ما يكون عوناً في الترقي في درجات العلم بالسنة النبوية وعلومها.

وقد ذكر الإمام البغوي في كتابه "شرح السنة" جملة كبيرة من الأحاديث النبوية، والآثار المروية، وتكلم على عدد منها ببعض العبارات الاصطلاحية التي تحتاج إلى مزيد عناية وبحث لمعرفة مراده بها، ومن تلك المصطلحات التي عبر بها الإمام البغوي في حكمه على بعض الأحاديث مصطلح:(المنكر).

وإذا كان هذا المصطلح قد كثر استعماله بين أئمة الحديث ونقاده المتقدمين، مع عدم تصريحهم بالمراد منه على وجه محدد ودقيق، فإنه من الأهمية بمكان تناول هذا المصطلح بشيء من الدراسة المتأنية، تتناول بيان هذا المصطلح من الجهة النظرية والتطبيقية.

وقد أردت المساهمة في هذا الجانب بدراسة أتناول فيها مصطلح: (المنكر) في (شرح السنة) للإمام البغوي من الناحية النظرية والتطبيقية.

والغرض من هذه الدراسة: بيان مراد الإمام البغوي في إطلاقه هذا المصطلح على الأحاديث من خلال كتابه: (شرح السنة).

وقد وجدت في كتابه:(شرح السنة)سبعة أحاديث حكم عليها بالإنكار،أو اعتمد في حكمه بالإنكار على من سبقه من المحدثين، كالإمام البخاري، والإمام الترمذي، فقمت بتخريج تلك الأحاديث ودراستها، والحكم عليها.

منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث منهجين:

١-المنهج الاستقرائي، وذلك باستقراء ما ضعَّفَه الإمام البغوي في كتابه:(شرح السنة)، ووصفه إياه بالمنكر.

٢-المنهج التحليلي، حيث قمت بعد استقراء تلك النماذج بتحليلها،وبيان وجه إنكارها من منظور الإمام البغوي، بحسب تقريراته وحججه التي يوردها بإثر الأحاديث التي تكلم عليها، ثم أذيله بذكر حكم من تقدمه من الأئمة ممن أنكر تلك الأحاديث التي أنكرها موافقا لهم.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تتجلى بعض أهمية هذا البحث وأهم الأسباب التي دعتني لاختياره كالتالي:

١-أن مصطلح (المنكر) من أكثر المصطلحات شيوعاً واستخداماً في أحكام المحدثين.

٢-أن هذا المصطلح يتداخل مع بعض المصطلحات الأخرى التي قيل:إن له بها علاقة معينة، كالشاذ والفرد والمعروف والمحفوظ وزيادة الثقات؛ لعدم وجود اتفاق على حده وتعريفه عند أئمة هذا الفن.

٣-أن أئمة النقد والجرح والتعديل قد أكثروا من وصف بعض الرواة بأنهم: منكرو الحديث، أو لهم مناكير،ونحو ذلك، فكان لابد من الوقوف على معنى:(منكر الحديث) عند النقاد؛ ليستفاد من أحكامهم على الرجال الاستفادة الصحيحة البعيدة عن الخلل.

أهداف البحث:

١. إبراز معنى الإنكارعند علماء الحديث عموماً والإمام البغوي خصوصاً.

٢. بيان حكم الحديث المنكر وأقسامه.

٣. تحرير الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالإنكار من خلال كتابه "شرح السنة".

٤. الترجمة المختصرة لأعلام السند، عدا من يدور الحديث حوله من حيث الإنكار وعدمه، فقد استوعبت أقوال المتقدمين من أهل الجرح والتعديل فيه؛ نظراً لصفة البحث.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة: وتتضمن ما تتضمنه المقدمات من أسباب وأهمية اختيار البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وأهدافه.

التمهيد: التعريف بالإمام البغوي، وبكتابه "شرح السنة.

وفي مطلبان:

- المطلب الأول: التعريف بالإمام البغوي.
- المطلب الثاني: التعريف بكتاب "شرح السنة".

المبحث الأول: تعريف المنكر وحكمه وأقسامه.

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تعريف الحديث المنكر.
- المطلب الثاني: حكم الحديث المنكر.
- المطلب الثالث: أقسام الحديث المنكر.

المبحث الثاني: مناكير الإمام البغوي في كتابه "شرح السنة"، وموقف العلماء منها.

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

التمهيد

التعريف بالإمام البغوي، وبكتابه "شرح السنة"

المطلب الأول: التعريف بالإمام البغوي.

أولا: اسمه ولقبه:

هو: الشيخ الإمام، العلامة القدوة الحافظ، شيخ الإسلام، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الشافعي، ويلقب أيضا: ركن الدين[١].

ثانيا: مولده:

مولده في جمادى الأولى سنة: (٤٣٣هـ)[٢].

ثالثا: شيوخه:

سمع الإمام البغوي من عدد كثير من العلماء في التفسير، والحديث، والفقه، نذكر بعضًا منهم:

١-فقيه الشافعية وشيخهم القاضي: حسين بن محمد المروزي، الشافعي، صاحب (التعليقة)، المتوفى سنة:(٤٦٢هـ)[٣].

٢-عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم الهروي المحدّث، راوي (الصحيح) عن النّعيمي المتوفى سنة: (٤٦٣هـ).

---

(١) المعين في طبقات المحدثين، للذهبي (ص: ١٥١)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٣٢٨).

(٢) معجم البلدان، لياقوت الحموي (١/ ٤٦٨)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٦/ ٧٩).

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (١/ ٤٢٣)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (١١/ ٥٨٨).

٣-أبو علي حسان بن سعيد بن سعيد المنيعي، ورئيس مرو الروذ، الذي عمّ خراسان ببرّه وأفضاله، وأنشأ الجامع المنيعي، وكان يكسو في العام نحو ألف نفس، وكان أعظم من وزير، رحمه الله، توفي سنة: (٤٦٣هـ)[١].

٤-أبو الحسن علي بن يوسف الجويني، المعروف بشيخ الحجاز، صوفي فاضل، صنف كتاب:(السلوة في علوم الصوفية)، وكان فقيها فاضلاً، توفي سنة: (٤٦٣هـ)[٢].

٥-الإمام الحافظ الزاهد المسند، محدث خراسان، أبو صالح أحمد بن عبد الملك ابن علي بن أحمد بن عبد الصمد النيسابوري، الصوفي، المؤذن، وخرج ألف حديث عن ألف شيخ[٣].

رابعا: تلاميذه:

لقد أقبل على الإمام البغوي طلاب العلم؛ لكثرة علمه، وفضله، وسعة معرفته بعلوم كثيرة، نذكر منهم:

١-الشيخ الإمام الصالح الواعظ المحدث، أبو الفتوح، محمد بن أبي جعفر محمد ابن علي بن محمد، الطائي الهمذاني، صاحب (الأربعين) المشهورة، توفي سنة:(٥٥٥هـ)[٤].

٢-الحافظ محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم بن عبد الله بن يعقوب المروزي الزّاغولي، توفي سنة:(٥٥٩هـ)[٥].

---

(١) العبر في خبر من غبر، للذهبي (٢/ ٣١٥)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٥/ ٢٦٥).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٣٢٨)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (١/ ٣١٥).

(٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٤٩٨)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (٢/ ٣٢٧).

(٤) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٤/ ٣٢٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٦/ ٢٩٢).

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٦/ ٣١٢)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (٢/ ١٣٦٧).

٣-الشيخ الإمام، الفقيه العلامة، أبو المكارم، فضل الله ابن المحدث العالم أبي سعيد محمد ابن أحمد النوقاني، الشافعي، توفي سنة:(٦٠٠هـ)[١].

٤-الإمام مجد الدّين أبو منصور، محمد بن أسعد بن محمد الطوسي، الفقيه الشافعي، الأصولي الواعظ، تلميذ محيي السنة البغوي، المعروف بـ: حفدة العطاري، وراوي كتابيه:(شرح السنة) و(معالم التنزيل)، توفي سنة: (٥٧١)[٢].

خامسا: وفاته:

توفي ركن الدين محيي السنة بمرو الرّوذ في شوال سنة: (٥١٦هـ)، ودفن عند شيخه القاضي حسين بمقبرة الطالقان، وقبره مشهور هنالك[٣].

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "شرح السنة".

لقد ترك الإمام البغوي علوماً مفيدة وكثيرة في التفسير والحديث والفقه، كان لها الأثر النافع والعظيم فيمن جاء بعده، وكانت مؤلفاته تتصف بموضوعاتها القيمة، وبكلماتها السهلة، وروى الحديث، واعتنى بدراسته، وشرحه، ومعرفة صحيحة من سقيمه، وقد صنف كتباً كثيرة، نذكر منها: كتاب الحديث (شرح السنة) الذي هو مورد الدراسة:

قال فيه مؤلفه في الجزء الأول (ص: ٢-٤): "أما بعد: فَهَذَا كتاب فِي شرح السّنة، يتَضَمَّن -إِن شَاءَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- كثيراً من عُلُوم الْأَحَادِيث، وفوائد الْأَخْبَار المروية عَن رَسُول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- من حل مشكلها، وَتَفْسِير غريبها، وَبَيَان أَحْكَامهَا، يَتَرَتَّب عَلَيْهَا من الْفِقْه وَاخْتِلَاف الْعلمَاء جمل لَا يَسْتَغْنِي عَن مَعْرفَتهَا المرجوع إِلَيْهِ فِي الْأَحْكَام، والمعول عَلَيْهِ فِي دين الْإِسْلَام.

---

(١) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٦/ ٦)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٧/ ٩٧).

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٦/ ٣٩٧)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٨/ ٣٦٠).

(٣) العبر في خبر من غبر، للذهبي (٢/ ٤٠٦)، وفيات الأعيان، لابن خلكان(٢/ ١٣٦).

وَلم أودع هَذَا الْكتاب من الْأَحَادِيث إِلَّا مَا اعْتَمدهُ أَئِمَّة السّلف الَّذين هم أهل الصَّنْعَة، الْمُسَلَّمُ لَهُم الْأَمر من أهل عصرهم، وَمَا أودعوه كتبهمْ، فَأَما مَا أَعرضُوا عَنهُ من المقلوب والموضوع والمجهول، وَاتَّفَقُوا على تَركه، فقد صنت الْكتاب عَنْهَا.

وَمَا لم أذكر أسانيدها من الْأَحَادِيث، فأكثرها مسموعة، وعامتها فِي كتب الْأَئِمَّة، غير أَنِّي تركت أسانيدها حذراً من الإطالة، واعتماداً على نقل الْأَئِمَّة.

وَإِنِّي فِي أَكثر مَا أوردته، بل فِي عامته مُتبع، إِلَّا الْقَلِيل الَّذِي لَاحَ لي بِنَوْع من الدَّلِيل، فِي تَأْوِيل كَلَام مُحْتَمل، أَو إِيضَاح مُشكل، أَو تَرْجِيح قَول على آخر؛ إِذْ لعلماء السّلف -رَحِمهم الله تَعَالَى- سعي كَامِل فِي تأليف مَا جَمَعُوهُ، وَنظر صَادِق للخلف فِي أَدَاء مَا سَمِعُوهُ"[1]. ا.هـ.

لقد جمع محيي السنة كتابه هذا بين الرواية والدراية، مما جعله من الكتب القيمة، بالإضافة إلى معرفته بأقوال الصحابة والتابعين والأئمة والمجتهدين، وقد قام بخدمة هذا الكتاب كل من الأستاذين: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، وقد صدر عن المكتب الإسلامي ببيروت (١٦) مجلداً مع الفهارس.

**

(١) شرح السنة، للبغوي (١/ ٢).

المبحث الأول

تعريف المنكر وحكمه وأقسامه

المطلب الأول: تعريف الحديث المنكر.

أولا: المنكر لغةً:

(نكر) النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على: خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب.ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه ... والباب كله راجع إلى هذا(١).

والمنكر من الأمر: خلاف المعروف، وقد تكرر في الحديث الإنكار والمنكر، وهو: ضد المعروف، وكل ما قبحه الشرع وحرمه وكرهه، فهو منكر(٢).

"ونكر فلان الأمر، (كفرح)، نكراً، (محركة)، ونكراً ونكوراً، (بضمهما)، ونكيراً.وأنكره واستنكره وتناكره: جهله.والمنكر: ضد المعروف"(٣).

من خلال ما سبق يتبين: أن أصل إنكار الشيء عدم قبول القلب له، وهو في اللغة ضد المعروف، فلا يجتمعان وصفاً لشيء واحد في نفس الحيثية.

ثانيا: المنكر اصطلاحاً:

لقد صرح الإمام مسلم(ت:٢٦١هـ) بأن علامة المنكر: أن يروي الراوي عن شيخ كثير الحديث والرواة شيئاً ينفرد به عنهم، فيكون الشاذ كذلك"(٤).

وعرفه البرديجي (ت:٣٠١ هـ)، وممن نقله عنه ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) في مقدمته؛ لعدم توفر مصدره الذي نقل منه، ولعله ضمن المفقود من تراث هذه الأمة:"بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ: أنه الحديث الذي

---

(١) انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (٥/ ٤٧٦).

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور (٥/ ٢٣٣).

(٣) القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ص: ٤٨٧).

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (١/ ٦٨).

ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر"[١].

ونقله ابن رجب (ت: ٧٩٥هـ) فقال:"ولم أقف لأحد من المتقدمين على حدِّ المنكر من الحديث وتعريفه، إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجيالحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يحدث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً"[٢].

وعرفه الحافظ ابن الصلاح(ت: ٦٤٣هـ) فقال: "المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه.

مثال الأول –وهو: المنفرد المخالف لما رواه الثقات–: رواية مالك، عن الزهري، عن علي ابن حسين، عن عُمَر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"[٣]، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عُمَر بن عثمان، بضم العين.

وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب (التمييز) أن كل مَن رواه مِن أصحاب الزهري قال فيه: عَمْرو بن عثمان، يعني: بفتح العين.

وذكر أن مالكاً كان يشير بيده إلى دار عُمَر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعَمْرو وعُمَر جميعاً ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عَمْرو –بفتح العين–، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم"[٤].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٠).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٥٣).

(٣) رواه البخاري، باب لا يرث المسلم الكافر ولاالكافر المسلم، (٨/ ١٥٦)، برقم:(٦٧٦٤)، ومسلم، كتاب الفرائض (٣/ ١٢٣٣)، برقم: (١٦١٤).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٠ – ٨٢).

ومثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده: ما رويناه من حديث أبي زُكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها–: أن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال:"كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق"(١). تفرد به أبو زُكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم(٢).

وسار على هذا التعريف كل من جاء بعده من أهل المصطلح، كالإمام النووي (ت: ٦٧٦هـ)، وابن دقيق العيد (ت:٧٠١هـ)، والحافظ الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، وابن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، وابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) وغيرهم.

وعرَّفه ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ) فقال: "وأما ما انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث"(٣).

وقال: "إن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف، ومقابلة يقال له: المنكر، عرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة، وافتراقا في أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق، والمنكر راويه ضعيف.وقد غفل من سوّى بينهما، والله أعلم"(٤).

---

(١) رواه ابن ماجه، باب أكل البلح بالتمر، (٤/ ٤٣٨)، برقم: (٣٣٣٠)، والنسائي في السنن الكبرى، البلح بالتمر (٦/ ٢٥٠)، برقم: (٦٦٩٠)، وقال الألباني: موضوع، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السئ في الأمة (١/ ٤٠١)، برقم: (٢٣١).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٢).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/ ٦٧٥).

(٤) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر (ص: ٧٣).

ومن خلال الاستقراء لمنهج الأئمة المتقدمين يظهر –والله أعلم– أن بعضهم أراد به: ما تفرد به الراوي مطلقاً. وبعضهم: أراد به ما تفرد الضعيف. وبعضهم: أراد به ما خالف به الضعيف للثقة أو الثقات، وربما حكم النقاد على حديث الثقة بالإنكار لمجرد تفرده بما لا يحتمل.

المطلب الثاني: حكم الحديث المنكر.

أولاً: الحديث المنكر كما تقدم ذكره عند المحدثين أن أصل إنكار الشيء: عدم قبول القلب له، وهو في اللغة: ضد المعروف، وهذا المعنى يوجب الإطراح وعدم القبول.

ومن يمعن النظر في استعمالات أهل الفن يجد أن الحديث المنكر عندهم غير مقبول، ومن أجل إثبات ذلك سأورد بعض أقوال الأئمة المحدثين في هذه المسألة:

فنبدأ بقول الإمام مسلم:"فلولا الذي رأينا من سوء صنيع كثير ممن نصب نفسه محدثا، فيما يلزمهم من طرح الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكرة، وتركهم الاقتصار على الأحاديث الصّحيحة المشهورة مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة"(١).

ثم قال:ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: "من حدّث عنّي بحديث يرى أنّه كذب، فهو أحد الكاذبين"(٢).

وقال الأوزاعي(ت: ١٥٧هـ):"كنا نسمع الحديث، فنعرضه على أصحابنا، كما يعرض الدّرهم الزّائف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا تركنا"(٣).

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ٧).

(٢) رواه مسلم، باب وجوب الرواية عن الثقات (١/ ٨).

(٣) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٢٦٥).

قال الربيع بن خثيم (ت: ٦٥هـ):"إن للحديث ضوءًا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره".

وقال ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ):"الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب"(١).

وبذلك يتبين أن الحديث المنكر من قسم الحديث الضعيف، فلا يقوى ولا يتقوى عند نقاد الحديث.

وقد ذهب جمع من العلماء المتأخرين إلى أن في الحديث المنكر ماهو مقبول استناداً على تصور فرق في معنى المصطلح عند نقاد الحديث، والذي دعاهم إلى هذا التصور: أن الإمام أحمد والنسائي كانا يطلقان لفظ المنكر على أحاديث تفرد بها الثقات، وعبارة البرديجي في المنكر توهم أن كل أفراد الثقات مناكير، وقد سبق الحديث عنه في المطلب الأول.

وإليه تشير عبارة الحافظ ابن حجر، والإمام النووي، وبعض من جاء بعدهم من نقاد الحديث:

قال الإمام النووي –رحمه الله تعالى– شارحا عبارة مسلم –رحمه الله تعالى–: (في علامة المنكر)،"هذا الذي ذكر –رحمه الله تعالى– هو المعنى المنكر عند المحدثين، يعنى به: المنكر المردود، فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث، وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطاً متقناً"(٢).

أفاده الحافظ في (مقدمة الفتح) بعد ذكر مقولة أحمد في هذه المواضع أن هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث: منكر الحديث،وهذا ليس بجرح، وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمّة؛ لأن الإمام أحمد يطلق (المنكر) على الحديث الفرد المطلق، فقال: "يزيد بن عبد الله ابن خصيفة الكنديّ

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (١/ ٣٢٥).
(٢) شرح النووي على مسلم (١/ ٥٧).

وقد ينسب إلى جده، قال ابن معين: ثقة حجّة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم، والنّسائيّ، وابن سعد، وروى أبو عبيد الآجريّ، عن أبي داود، عن أحمد، أنه قال: منكر الحديث، قلت: هذه اللّفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله،وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة"[١].

وكذا ذكر عن البرديجي: أنه يطلق المنكر على الفرد[٢].

وقال المروذي(ت:٣٤٤هـ): "ذكر –يعني: أحمد بن حنبل– الفوائد، فقال: الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت، والمنكر أبدا منكر"[٣].

قال –في رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ– قد يحتاج الرجل يحدث عن الضعيف مثل عمرو ابن مرزوق، وعمرو بن حكام، ومحمد بن معاوية، وعلي بن الجعد، وإسحاق بن إسرائيل ولا يعجبني أن يحدث عن بعضهم.

وقال –في روايته أيضاً– وقد سأله: ترى أن نكتب الحديث المنكر؟قال: المنكر أبدا منكر.قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد يحتاج إليهم في وقت.كأنه لم ير بالكتابة عنهم بأساً[٤].

ويتضح مما سبق من أقوال المحدثين: أن الحديث المنكر متروك مطرح عند أئمة النقد، سواء في ذلك المتون المنكرة والأسانيد.

المطلب الثالث: أقسام الحديث المنكر.

قال ابن الصلاح: "المنكر ينقسم قسمين، على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه.

---

(١) فتح الباري، لابن حجر (١/ ٤٥٣).

(٢) المرجع نفسه (١/ ٤٥٥).

(٣) الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، لطارق بن عوض الله (ص: ٨٠).

(٤) شرح علل الترمذي (١/ ٣٨٥).

مثال الأول –وهو: المنفرد المخالف لما رواه الثقات–: رواية مالك، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عُمَر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: "لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم"(١)، فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: عُمَر بن عثمان، بضم العين.

وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب (التمييز) أن كل مَن رواه مِن أصحاب الزهري قال فيه: عَمْرو بن عثمان، يعني: بفتح العين.

وذكر أن مالكاً كان يشير بيده إلى دار عمر بن عثمان، كأنه علم أنهم يخالفونه، وعمرو وعمر جميعاً ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عن عمرو –بفتح العين–، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم"(٢).

ومثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده: ما رويناه من حديث أبي زُكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها–: أن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: "كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رأى ذلك غاظه، ويقول: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق"(٣). تفرد به أبو زُكير، وهو شيخ صالح، أخرج عنه مسلم في كتابه، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده، والله أعلم"(٤).

**

(١) سبق تخريجه (ص: ٤٤٢).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٠ – ٨٢).

(٣) سبق تخريجه (ص: ٤٤٣).

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٢).

المبحث الثاني

مناكير الإمام البغوي في كتابه "شرح السنة"، وموقف العلماء منها

الحديث الأول:

أولا: الحديث[1]:

قال: أخبرنا أبو عثمان الضّبّيّ[2]، انا أبو محمّد الجرّاحيّ[3]، نا أبو العبّاس المحبوبيّ[4]، نا أبو عيسى[5]، حدّثنا أبو كريب[6]، نا زيد بن الحباب[7]، نا عمر

(١) شرح السنة للبغوي، باب الصّلاة بين المغرب والعشاء (٣/ ٤٧٣)، برقم: (٨٩٦).

(٢) هو: سعيد بن سليمان سعدوية الواسطيّ أبو عثمان الضبّي البزّاز، عرف بسعدويه،(ت: ٢٢٥هـ)، انظر: إكمال تهذيب الكمال،لمُغَلْطاي(٥/ ٣٠٧)، الوافي بالوفيات،للصفدي (١٥/ ١٤١).

(٣) هو: عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الجراح بن الجنيد بن هشام بن المرزبان، أبو محمد الجراحي المرزباني،(ت: ٤١٢هـ)، انظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، للذهبي (٩/ ٢٠٥)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٨/ ٢٣).

(٤) هو: محمد بن أحمد بن محبوب بن الفضيل التاجر، أبو العباس المروزي المحبوبي، من أهل مرو ومحدثها، حدث بالجامع عن أبي عيسى الترمذي، رواه عنه غير واحد، توفي سنة: (٣٤٦هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٨٣٨)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد،لابن نُقْطَة (ص: ٤٧).

(٥) هو: محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبو عيسى أحد أئمة الحديث، الحافظ العلم صاحب الجامع، توفي سنة: (٢٦٩هـ)، انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٣/ ٦٧٨)، الوافي بالوفيات، للصفدي (٤/ ٢٠٧).

(٦) هو: محمد بن العلاء بن كُرَيْب، أبو كُرَيْب الهَمْدانيُّ الحافظ، محدِّث الكوفة، توفي سنة: (٢٤٨هـ)، انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٥/ ٥٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٢٣٨).

(٧) هو: زيد بن الحباب بن الريان وقيل ابن رومان، أبو الحسن التميمي العكلي الكوفي،(ت: ٢٠٣هـ)، انظر: تاريخ الإسلام،للذهبي (٥/ ٧٥)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٥/ ١٤٤).

ابن أبي خثعم[١]، عن يحيى ابن أبي كثير[٢]، عن أبي سلمة[٣]، عن أبي هريرة – رضي الله عنه– قال: قال رسول اللّه –صلى الله عليه وآله وسلم–: (من صلّى بعد المغرب ستّ ركعات لم يتكلّم فيما بينهنّ بسوء، عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنةً).قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن حباب،

---

(١) هو: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم (ت: ١٤٠هـ). انظر: تاريخ الإسلام،للذهبي (٣/ ٧١١)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (٧/ ٤٣٨).

قال الذهبي: عمر بن عبد اللهبن أبي خثعم اليمامي. هو: عمر بن أبي خثعم، ينسب إلى جده.ويقال: عمر بن خثعم.روى عن يحيى بن أبي كثير، له حديثان منكران: (من صلى بعد المغرب ست ركعات).و(من قرأ الدخان في ليلة). حدث عنه زيد بن الحباب، وعمر بن يونس اليمامي، وغيرهما.وهاه أبو زرعة. وقال البخاري: منكر الحديث ذاهب. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٢١١).

قال ابن الجوزي: "قال أحمد ويحيى والدارقطني: ضعيف، وقال أحمد مرّة: لا يساوي حديثه شيئا، وقال البخاريّ: هو منكر الحديث وضعفه جداً، وقال ابن حبان: لا يحل ذكره إلّا على سبيل القدح فيه، يضع الحديث على مالك وابن أبي ذئب وغيرهما من الثّقات". انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢/ ٢٠٨).

قال ابن عدي: "منكر الحديث".انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٦/ ١٢٦).

قال ابن حبان: "كان ممّن يروي الأشياء الموضوعات عن ثقات أئمّة، لا يحل ذكره في الكتب إلّا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلّا على جهة التّعجّب".انظر: المجروحين، لابن حبان (٢/ ٨٣).

قال أبو زرعة: "واهي الحديث، حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث، لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها". انظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي – أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ ٥٤٣).

(٢) هو: يحيى بن أبي كثير، الإمام، أبو نصر، أحد الأعلام، اسم أبيه صالح، وقيل: يسار، وقيل: نشيط، مولى الطائيين وعالم أهل اليمامة، توفي سنة: (١٢٩هـ). انظر: تاريخ الإسلام،للذهبي (٣/ ٥٥٦)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢/ ٣٥٥).

(٣) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني الفقيه، قال مالك: اسمه كنيته، وقيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، قال ابن معين: توفي سنة: (٩٤هـ)، وقال الواقدي: سنة (١٠٤هـ). انظر:تاريخ الإسلام، للذهبي (٢/ ١١٩٨)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (٣٣/ ٣٧٠).

عن عمر بن أبي خثعم. قال محمّد بن إسماعيل –يعني: الإمام البخاري–: عمر ابن عبد اللّه بن أبي خثعم: منكر الحديث، وضعّفه جدًّا[1].

ثانيا: جمع طرق الحديث:

– حدّثنا أبو كريب، يعني: محمّد بن العلاء الهمدانيّ الكوفيّ، قال: حدّثنا زيد بن الحباب، قال: حدّثنا عمر بن أبي خثعم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة –رضي الله تعالى عنه– قال: قال رسول اللّه –صلى الله عليه وآله وسلم–: (من صلّى بعد المغرب ستّ ركعات لم يتكلّم فيما بينهنّ بسوء، عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنةً)[2].

– حدّثنا عليّ بن محمّد قال: حدّثنا أبو الحسين العكليّ قال: أخبرني عمر ابن أبي خثعم اليماميّ قال: أنبأنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرّحمن بن عوف، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–: أنّ النّبيّ –صلى الله عليه وآله وسلم–قال: (من صلّى بعد المغرب ستّ ركعات لم يتكلّم بينهنّ بسوء، عدلن له بعبادة ثنتي عشرة سنةً)[3].

– حدّثنا أحمد بن يحيى الحلوانيّ قال: نا الحسن بن عليّ الحلوانيّ قال: نا زيد بن الحباب قال: حدّثني عمر بن عبد اللّه بن أبي خثعم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول اللّه – صلى الله عليه وآله وسلم–: (من صلّى بعد المغرب ستّ ركعات، لم يتكلّم بينهنّ بشيء، عدلن له عبادة اثنتي عشرة سنةً). لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلّا عمر بن عبد اللّه، تفرّد به: زيد بن الحباب[4].

---

(١)انظر: سنن الترمذي (١/ ٥٦٠)، برقم: (٤٣٥).

(٢) رواه الترمذي، باب ما جاء في فضل التطوع (٢/ ٢٩٩)، برقم:(٤٣٥).

(٣) رواه ابن ماجه، باب ما جاء في الست ركعات بعد المغرب (١/ ٣٦٩)، برقم:(١١٦٧).

(٤) رواه الطبراني في المعجم الأوسط(١/ ٢٥٠)، برقم: (٨١٩).

– حدّثنا أبو عبد الرّحمن الأذرميّ، حدّثنا زيد بن الحباب، عن عمر بن أبي خثعم اليماميّ، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه– قال: قال رسول اللّه –صلى الله عليه وآله وسلم–: (من صلّى بعد المغرب ست ركعات، لم يتكلم بينهن بسوء، عدلت له بعبادة اثنتي عشرة سنة)[١].

– ما حدث به أبو كريب قال: حدّثنا زيد بن الحباب قال: حدّثنا عمر بن أبي خثعم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–: أنّ النبي–صلى الله عليه وآله وسلم– قال: (من صلى بعد المغرب ست ركعات)[٢].

ثالثا: الحكم على الحديث:

وهذا حديث ضعيف جداً؛ لوجود ضعيف في إسناده، وهو:عمر بن عبد اللّه ابن أبي خثعم، متفق على تضعيفه، والأقوال في ذلك كثيرة جداً، ومما قيل فيه:

قول الإمام الترمذي –عقب روايته–: "حديث أبي هريرة حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب، عن عمر بن أبي خثعم.وسمعت محمد بن إسماعيل: يقول: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم منكر الحديث وضعّفه جداً"[٣].

وقال أبو زرعة: "واهي الحديث، حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث، لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها"[٤].

وقال ابن حبان: "كان ممن يروي الأشياء الموضوعات عن ثقات أئمة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب"[٥].

---

(١) رواه أبو يعلى الموصلي في المسند(١٠/ ٤١٣)، برقم: (٦٠٢٢).
(٢) رواه البزار في مسنده البحر الزخار (١٥/ ٢١٦)، برقم:(٨٦٢٩).
(٣)انظر: سنن الترمذي (١/ ٥٦٠)، برقم: (٤٣٥).
(٤) انظر: الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي – أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية (٢/ ٥٤٣).
(٥) انظر: المجروحين، لابن حبان (٢/ ٨٣).

وقد سبق كثير من أقوال الأئمة فيه عند ترجمته في الحاشية؛ **لذلك اتفق الأئمة على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالإنكار، وذلك لتفرد عمر بن عبدالله بن أبي خثعم بروايته، وهو متروك، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه الإنكار والضعف الشديد، والله أعلم.

الحديث الثاني:

أولا: الحديث[1]:

أخبرنا أبو علي حسان بن سعيد المنيعي[2]، انا أبو الحسن محمد بن علي ابن محمد بن صخر الأزدي[3]، حدثنا أبو القاسم عمر بن محمد بن سيف الكاتب البغدادي[4]، نا عبد الله بن سليمان[5]، نا أحمد بن صالح[6]، نا عبد الله بن

(١) شرح السنة للبغوي، باب في ليلة النصف من شعبان (٤/ ١٢٧)، برقم: (٩٩٣).

(٢) هو: حسان بن سعيد بن حسان المخزومي الخالدي المنيعي المروروذي، أبو علي، الشيخ الجليل الحاج الرئيس، مات في ذي القعدة سنة: (٤٦٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٣/ ٤١٦)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٤/ ٢٩٩).

(٣) هو: محمد بن علي بن محمد بن صخر، أبو الحسن القاضي الأزدي البصري الضرير، كان كبير القدر، عالي الْإِسناد. حدّث بمصر والحجاز، توفي سنة: (٤٤٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٦٤٩)، المقفى الكبير، للمقريزي (٦/ ١٨١).

(٤) هو: عمر بن محمد بن سيف بن محمد بن جعفر أبو القاسم الكاتب البغدادي، توفي سنة: (٣٧٤هـ). انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٣/ ١٢٣)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٤٠٤).

(٥) هو: عبد الله بن سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو بن عمران أبو بكر ابن أبي داود الأزدي الحافظ السجستاني، توفي سنة: (٣١٦هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٩/ ٧٧)، تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١١/ ١٣٦).

(٦) هو:أحمد بن صالح، أبو جعفر المصري، المعروف: بابن الطبري، الإمام الكبير، حافظ زمانه بالديار المصرية،أحد أركان العلم والحفظ، توفي سنة: (٢٤٨هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٧١/ ١٨٠)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ٥١٨).

وهب[١]، أخبرني عمرو بن الحارث[٢]، أن عبد الملك بن عبد الملك[٣]، حدثه عن

---

(١) هو: عبد الله بن وهب بن مسلم، الإمام أبو محمد، الفهري مولاهم، المصري، أحد الأعلام، وعالم الديار المصرية، توفي سنة: (١٩٧هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ١١٤٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (١٦/ ٢٧٧).

(٢) هو: عمرو بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الأنصاري، مولى قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي الأنصاري، أبو أمية المصري، أحد الأئمة الأعلام، توفي سنة: (١٤٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٩٣٧)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٠/ ١٤٤)، الثقات، لابن حبان (٧/ ٢٢٨).

(٣) هو: عبد الملك بن عبد الملك. عن مصعب بن أبي ذئب، عن القاسم. قال البخاري: في حديثه نظر، يريد حديث عمرو بن الحارث، عن عبد الملك أنه حدثه عن المصعب بن أبي ذئب، عن القاسم بن محمد، عن أبيه أو عمه، عن جده عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (ينزل الله ليلة النصف من شعبان إلى السماء الدنيا، فيغفر لكل نفس إلا إنسانا في قلبه شحناء أو مشرك بالله). وقيل: إن مصعبا جده. وقال ابن حبان وغيره: لا يتابع على حديثه. انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٦٥٩).

وقال ابن حبان: عبد الملك بن عبد الملك. عن مصعب بن أبي ذئب، يروي عن القاسم، عن أبيه، روى عنه عمرو بن الحارث، منكر الحديث جداً، يروي ما لا يتابع عليه، فالأولى في أمره ترك ما انفرد به من الأخبار. انظر: المجروحين، لابن حبان (٢/ ١٣٦).

وقال البخاري: فيه نظر. نقله العقيلي وبين أنه أراد حديثه المذكور. ثم قال: وفي الباب أحاديث فيها لين. ونقله ابن عَدِي أيضًا وساق الحديث، وقال: هو معروف بهذا الحديث، وَلا يرويه عنه غير عَمْرو بن الحارث، وهو حديث منكر بهذا الإسناد. وقال البزار: لا نعلمه سمع من القاسم، وليس بالمعروف ونسبه في روايته فهريا. انظر: لسان الميزان، للذهبي (٥/ ٢٦٩).

وقال ابن عدي: وعبد الملك بْن عَبد الملك معروف بهذا الحديث، ولاَ يرويه عَنْهُ غير عَمْرو بْن الحارث، وَهو حديث منكر بهذا الإسناد. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٦/ ٥٣٦).

المصعب بن أبي ذئب[١]، عن القاسم بن محمد[٢]. (ح) وأخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحيّ[٣]، انا أبو منصور السّمعانيّ[٤]، نا أبو جعفر الرّيّانيّ[٥]، نا حميد بن زنجويه[٦]، حدّثنا الأصبغ بن الفرج[٧]، أخبرني ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، أنَّ عبد الملك بن عبد الملك حدّثه، عن ابن أبي ذئب، عن القاسم بن

(١) هو: مصعب بن أبي ذئب يروي عن القاسم بن محمد روى عمرو بن الحارث عن عبد الملك بن عبد الملك عنه،قال الدارقطني: مصعب بن أبي ذئب، عن القاسم بن محمد: مدني، متروك. انظر: الثقات، لابن حبان (٧/ ٤٧٨)، سؤالات البرقاني، للدارقطني (ص: ٦٧).

(٢) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي المدني الفقيه أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن، أحد الأعلام. ولد في خلافة عثمان، وكان خيرا من أبيه بكثير، توفي سنة: (١٠٨هـ)، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ٥٩)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ١٣٨).

(٣) هو: عبد الواحد بن أحمد بن أبي القاسم بن محمد بن داود بن أبي حاتم، أبو عمر المليحي الهروي، محدث هراة في وقته ومسندها، توفي سنة: (٤٦٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (١٠/ ١٩٤)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٩/ ١٦٦).

(٤) هو: محمد بن محمد بن سمعان، أبو منصور الحيري النيسابوري المذكر، توفي سنة: (٣٨٢هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٨/ ٥٣٨)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (٤/ ٤٣٢).

(٥) هو: محمد بن أحمد بن أبي عون، أبو جعفر النسوي الرياني –بالتخفيف– وقيده الأمير أبو نصر بالتثقيل. وقيل: الرذاني –وهو أصح–. ورذان –بذال معجمة–: قرية من أعمال نسا. الحافظ المحدث الثقة، توفي سنة: (٣١٣هـ). انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (٢/ ١٤٩)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ٢٦٦).

(٦) هو: حميد بن زنجويه، واسم زنجويه: مخلد بن قتيبة بن عبد الله، وزنجويه لقب مخلد، أبو أحمد الأزدي النسائي الحافظ، توفي سنة: (٢٥١هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (١٥/ ٢٧٩)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٧٦).

(٧) هو: أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، أبو عبد الله الأموي مولاهم، المصري، المالكي. الشيخ، الإمام الكبير، مفتي الديار المصرية، وعالمها، توفي سنة: (٢٢٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٩/ ٥٦)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (١/ ٣٠٨).

محمّد، عن أبيه[١]،أو عمه[٢]، عن جدّه[٣] عن رسول اللّه –صلى الله عليه وآله وسلم–قال: (ينزل اللّه جلّ ثناؤه ليلة النّصف من شعبان إلى السّماء الدّنيا، فيغفر لكلّ نفس إلا إنسانًا في قلبه شحناء[٤]، أو مشركًا باللّه). قال رحمه الله: الصّواب عبد الملك بن عبد الملك بن مصعب بن أبي ذئب، وقال محمّد بن إسماعيل: عبد الملك بن عبد الملك بن مصعب بن أبي ذئب، عن القاسم، فيه نظر[٥].قال أبو حاتم: عبد الملك بن عبد الملك بن مصعب بن أبي ذئب[٦]، عن القاسم، عن أبيه: منكر الحديث.

---

(١) هو: محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي، أبو القاسم المدني والد القاسم بن محمد ابن أبي بكر، ولد عام حجة الوداع في عقب ذي القعدة بذي الحليفة أو بالشجرة حين توجه رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– إلى حجته، قال العِجليُّ: لم يكن له صُحبةٌ، توفي سنة: (٣٨هـ). انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (٢٤/ ٥٤١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢/ ٣٤٠)، الثقات، للعجلي (ص: ٤٠١).

(٢) هو: عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، يكنى أبا عبد الله. وقيل: بل يكنى أبا محمد بابنه محمد الذي يقال له: أبو عتيق، شقيق عائشة. وشهد عبد الرحمن بن أبي بكر بدرا وأحدا مع قومه كافرا، ودعا إلى البراز، ثم أسلم وحسن إسلامه، وصحب النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– في هدنة الحديبية. كان اسمه عبد الكعبة فغير رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– اسمه وسماه: عبد الرحمن، توفي سنة: (٥٣هـ). انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (٢/ ٨٢٤)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٤/ ٢٧٤).

(٣) هو: أبو بكر الصديق، خليفة رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–، وصاحبه.

(٤) شحناء، أي: عداوة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٢/ ٤٥٠).

(٥) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٥/ ٤٢٤).

(٦) قال ابن حبان: عبد الملك بن عبد الملك بن معصب بن أبي ذئب. قال أبو الحسن الدارقطني: عبد الملك بن عبد الملك بن مصعب خطأ. إنما هو عبد الملك بن عبد الملك، عن مصعب بن أبي ذئب. انظر: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان (ص: ١٨٩).

ثانيا: جمع طرق الحديث:

- روى عمرو بن الحارث، أن عبد الملك حدثه، عن المصعب بن أبي ذئب، عن القاسم بن محمد، عن أبيه، أو عمه، عن جده، عن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- أنه قال: (ينزل الله -عز وجل- ليلة النصف من شعبان إلى سماء الدنيا، فيغفر لكل شيء إلا الإنسان في قلبه شحناء، أو مشرك بالله)، حدثناه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قال: حدثني عمرو بن الحارث(١).

- حدّثنا أبو بكر عبد اللّه بن سليمان بن الأشعث لفظًا، أنا أحمد بن صالح، عن عبد اللّه بن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد الملك بن عبد الملك، عن المصعب بن أبي ذئب، عن القاسم بن محمّد، عن أبيه أو عمّه، عن جدّه، عن النّبيّ -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: (ينزل اللّه -عز وجل- ليلة النّصف من شعبان إلى سماء الدنيا، فيغفر لكل نفس، إلا إنسانًا في قلبه شحناء، أو شرك باللّه -عز وجل-)(٢).

- حدثنا أحمد بن علي قال: حدثنا أحمد بن عيسى المصري قال: حدثنا ابن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث، أن عبد الملك بن عبد الملك حدثه، عن المصعب ابن أبي ذئب، عن القاسم بن محمّد، عن أبيه أو عن عمّه، عن جده، عن رسول اللّه -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: (ينزل اللّه -تبارك وتعالى- ليلة النصف من شعبان إلى السّماء الدّنيا، فيغفر لكل نفس إلا إنسانًا في قلبه شحناء، أو مشرك باللّه -عز وجل-)(٣).

---

(١) رواه ابن خزيمة في التوحيد (١/ ٣٢٥)، برقم: (٤٨).

(٢) رواه الدارقطني في النزول،بابالرواية عن أبي بكر الصديق في ذلك (ص: ١٥٧)، برقم:(٧٥).

(٣) رواه أحمد بن علي المروزي في مسند أبي بكر الصديق، بابمحمد بن أبي بكر الصديق -رضي الله عنهما- (ص: ١٧١)، برقم:(١٠٤).

– وقد روى مصعب بن أبي ذئب، عن القاسم بن محمد، عن أبيه، أو عمه، عن أبي بكر –رضي الله عنه– قال: قال رسول اللّه –صلى الله عليه وآله وسلم: (إذا كان ليلة النصف من شعبان ينزل اللّه –تبارك وتعالى– إلى سماء الدنيا، فيغفر لعباده إلا ما كان من مشرك أو مشاحن لأخيه)[١].

ثالثا: الحكم على الحديث:

وهذا حديث ضعيف جداً، لضعيف في إسناده، وهو: عبد الملك بن عبد الملك، متفق على تضعيفه، والأقوال في ذلك كثيرة جداً، ومما قيل فيه:

قال البخاري: "فيه نظر"[٢].

وقال ابن حبان:"منكر الحديث جداً، يروي ما لا يتابع عليه، فالأولى في أمره ترك ما انفرد به من الأخبار"[٣].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر له هذا الحديث:"وعبد الملك بن عبد الملك معروف بهذا الحديث، ولا يرويه عنه غير عمرو بن الحارث، وهو حديث منكر بهذا الإسناد"[٤].

وقد سبق كثير من أقوال الأئمة فيه عند ترجمته في الحاشية؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالإنكار، وذلك لتفرد عبد الملك بن عبد الملك بروايته، وهو متروك ما انفرد به من الأخبار، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه الإنكار والضعف الشديد، والله أعلم.

---

(١) رواه البزار في مسنده: البحر الزخار، باب ماروى محمد بن أبي بكر عن أبيه (١/ ١٥٧)، برقم (٨٠).

(٢) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٥/ ٤٢٤).

(٣) انظر: المجروحين، لابن حبان (٢/ ١٣٦).

(٤) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٦/ ٥٣٦).

الحديث الثالث:

أولا: الحديث[1]:

أخبرنا أبو عثمان الضّبّيّ، انا أبو محمّد الجرّاحيّ، نا أبو العبّاس المحبوبيّ، نا أبو عيسى، نا أبو كريب[2]، نا رشدين بن سعد[3]، عن زبّان بن فائد[4]،

---

(١) شرح السنة للبغوي، باب كراهية التخطي يوم الجمعة(٤/ ٢٦٧)، برقم: (١٠٨٦).

(٢) سبقت ترجمة الرواة السابقين جميعاً في الحديث الأول.

(٣) هو: رشدين بن سعد بن مفلح بن هلال أبو الحجاج المهدي المصري، وهو رشدين بن أبي رشدين. توفي سنة: (١٨٨هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٨٤٩)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٤/ ٣٨٣).

قال الذهبي: "قال أحمد: لا يبالي عمن روى، وليس به بأس في الرقاق، وقال: أرجو أنه صالح الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ضعيف. وقال الجوزجاني: عنده مناكير كثيرة. قلت: كان صالحا عابدا سيئ الحفظ غير معتمد. وقال أبو يوسف الرقى: إذا سمعت بقية يقول: حدثنا أبو الحجاج المهري فاعلم أنه رشدين بن سعد. وعن قتيبة قال: ما وضع في يد رشدين شيء إلا وقرأه. وقال النسائي: متروك". انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٤٩).

وضعفه أحمد بن حنبل وقدم ابن لهيعة عليه. وقال أبو حاتم الرّازيّ: منكر الحديث، وفيه غفلة يحدث بالمناكير عن الثّقات، ضعيف الحديث. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣/ ٥١٣).

قال ابن حبان: "كان ممن يجيب في كل ما يسأل، ويقرأ كل ما يدفع إليه، سواء كان ذلك حديثه من أو من غير حديثه، ويقلب المناكير في أخباره على مستقيم حديثه". انظر: المجروحين، لابن حبان (١/ ٣٠٣).

(٤) هو: زبان بن فائد أبو جوين المصري الحمراوي، أمير المظالم بمصر أيام مروان بن محمد، توفي سنة: (١٥٥هـ). انظر: إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٥/ ٣١).

قال الذهبي: "ضعفه ابن معين. وقال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال أبو حاتم: صالح. وقال ابن يونس: كان على مظالم مصر، وكان من أعدل ولاتهم". انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي(٢/ ٦٥). =

عن سهل بن معاذ بن أنس الجهنيّ[١]، عن أبيه[٢] قال: قال رسول اللّه –صلى الله عليه وآله وسلم–: (من تخطّى رقاب النّاس يوم الجمعة اتّخذ جسرًا إلى جهنّم).هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث رشدين بن سعد، وقد تكلّم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.وزبّان بن فائد منكر الحديث جدًّا، ينفرد عن سهل بن معاذ بنسخة، كأنّها موضوعة، والعمل عليه عند أهل العلم: كرهوا تخطّي رقاب النّاس يوم الجمعة، وشدّدوا في ذلك.

=قال ابن حبان: "زبان بن فائد من أهل مصر، يروي عن سهل بن معاذ، عن أنس، روى عنه سعيد بن أبي أيوب والمصريون، منكر الحديث جدا، ينفرد عن سهلي بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة، لا يحتج به، سمعت الحنبلي يقول: سمعت أحمد بن زهير قال: سئل يحيى بن معين عن زبان بن فائد فقال: ضعيف". انظر: المجروحين، لابن حبان (١/ ٣١٣).

قال ابن الجوزي: "قال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال يحيى: ضعيف، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال الرازي: صالح". انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٢٩٢).

(١) هو: سهل بن معاذ بن أنس الجهني، من أولاد الصحابة بمصر. له عن أبيه نسخة،ضعفه ابن معين، ومشاه غيره. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٢٤٥).

قال ابن حبان: "سهل بن معاذ بن أنس يروي عن أبيه، روى عنه زبان بن فائد، منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زبان بن فايد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة، وإنما اشتبه هذا لأن راويها عن سهل بن معاذ زبان بن فائد، إلا الشيء بعد الشيء". انظر: المجروحين، لابن حبان (١/ ٣٤٧).

وقال العجلي: "سهل بن معاذ بن أنس الجهني: مصري، تابعي، ثقة". انظر: الثقات، للعجلي(ص: ٢٠٩).

(٢) هو: معاذ بن أنس الجهني، صحابي.

ثانيا: جمع طرق الحديث:

– حدّثنا أبو كريب قال: حدّثنا رشدين بن سعد، عن زبّان بن فائد، عن سهل بن معاذ ابن أنس الجهنيّ، عن أبيه، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: (من تخطّى رقاب النّاس يوم الجمعة اتّخذ جسرًا إلى جهنّم)[١].

– حدّثنا أبو كريب، حدّثنا رشدين بن سعد، عن زبّان بن فائد، عن سهل بن معاذ بن أنس، عن أبيه، قال: قال رسول اللّه –صلى الله عليه وآله وسلم–: (من تخطّى رقاب النّاس يوم الجمعة اتّخذ جسرًا إلى جهنّم)[٢].

– حدّثنا أبو سعيد مولى بني هاشم، وحسن، قالا: حدّثنا ابن لهيعة، عن زبّان، قال حسن في حديثه: حدّثنا زبّان بن فائد، عن سهل بن معاذ، عن أبيه، أنّ النّبيّ –صلى الله عليه وآله وسلم– قال:(من تخطّى المسلمين يوم الجمعة اتّخذ جسرًا إلى جهنّم)[٣].

– حدّثنا محرز بن عون، حدّثنا رشدين بن سعد، عن زبّان بن فائد، عن سهل بن معاذ، عن أبيه، عن النّبيّ –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: (من تخطّى النّاس يوم الجمعة اتّخذ جسرًا إلى جهنّم)[٤].

ثالثا: الحكم على الحديث:

وهذا حديث ضعيف جداً، لوجود ضعيفين في إسناده،وكلاهما تكلم فيه، وهما:

الأول: رشدين بن سعد، متفق على تضعيفه، والأقوال في ذلك كثيرة جداً، ومما قيل فيه:

---

(١) رواه الترمذي، باب ما جاء في كراهية التخطي يوم الجمعة (١/ ٦٤٥)، برقم:(٥١٣).

(٢) رواه ابن ماجه، باب ما جاء في الكلام بعد نزول الإمام (٢/ ٢٠٦)، برقم:(١١١٦).

(٣) رواه أحمد في مسنده، حديث معاذ بن أنس الجهني (٢٤/ ٣٧٥)، برقم:(١٥٦٠٩).

(٤) رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، مسند معاذ بن أنس (٣/ ٦٤)، برقم:(١٤٩١).

قال الذهبي: "قال أحمد: لا يبالي عمن روى، وليس به بأس في الرقاق، وقال: أرجو أنه صالح الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ضعيف. وقال الجوزجاني: عنده مناكير كثيرة. قلت: كان صالحا عابدا سيئ الحفظ غير معتمد. وقال أبو يوسف الرقى: إذا سمعت بقية يقول: حدثنا أبو الحجاج المهري فاعلم أنه رشدين بن سعد. وعن قتيبة قال: ما وضع في يد رشدين شيء إلا وقرأه. وقال النسائي: متروك"(١).

والثاني: زبان بن فائد، ومما قيل فيه:

قال ابن الجوزي: "قال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال يحيى: ضعيف، وقال ابن حبان: لا يحتج به، وقال الرازي: صالح"(٢).

قال الذهبي: "ضعفه ابن معين. وقال أحمد: أحاديثه مناكير. وقال أبو حاتم: صالح. وقال ابن يونس: كان على مظالم مصر، وكان من أعدل ولاتهم"(٣).

وقد سبق كثير من أقوال الأئمة فيه عند ترجمتهما في الحاشية؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالإنكار، وذلك لأن الحديث من طريق: رشدين بن سعد، عن زبّان، وكلاهما متروك لروايتهما مناكير الأخبار، وتضعيفهما من قبل حفظهما، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه الإنكار والضعف الشديد، والله أعلم.

---

(١) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٤٩).
(٢) انظر: الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (١/ ٢٩٢).
(٣) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٦٥).

الحديث الرابع:

أولا: الحديث[1]:

أخبرنا الإمام أبو علي الحسين بن محمد القاضي[2]، نا أبو القاسم إبراهيم بن محمّد بن عليّ ابن الشّاه[3]، حدّثنا أبو بكر محمّد بن نجيد[4]، أنا أحمد بن نجدة[5]، نا يحيى بن عبد الحميد[6]، نا أبي[7]، وعبد الرّحيم بن سليمان[8]، عن صالح بن حسّان[9]،

---

(١) شرح السنة للبغوي، باب أدب الدعاء ورفع اليدين فيه (٥/ ٢٠٢ – ٢٠٣)، برقم: (١٣٩٩).

(٢) هو: الحسين بن محمد بن أحمد أبو علي القاضي المروروذي، الإمام الجليل، أحد رفعاء الأصحاب، ومن له الصيت في آفاق الأرضين، توفي سنة: (٤٦٢هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٤/ ٣٥٦)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٢/ ١٣٤).

(٣) هو: إبراهيم بن محمد بن علي بن الشاه، أبو القاسم التميمي، توفي سنة: (٤٠٩هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ١٣٨).

(٤) هو: محمد بن نجيد بن عمران بن حصين الخزاعي البصري الأزدي. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٢٥٣)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٨/ ١٠٩).

(٥) هو: أحمد بن نجدة بن العريان، أبو الفضل الهروي، توفي –رحمه الله تعالى– سنة: (٢٩١هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٨٩٨).

(٦) هو: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن ميمون بن عبد الرحمن الحماني، أبو زكريا الكوفي، توفي سنة:(٢٣٠هـ). انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٩/ ١٦٨)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (١٢/ ٣٤١).

(٧) هو: عبد الحميد بن عبد الرحمن، أبو يحيى الحماني الكوفي. ولاؤه لحمان. وهم بطن من تميم. وأصله خوارزمي، ولقبه بشمين. توفي سنة: (٢٠٢هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ١٠٦)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (١٦/ ٤٥٢).

(٨) هو: عبد الرحيم بن سليمان، الأشل، الكناني، الرازي. حديثه في الكوفيين، توفي سنة: (١٨٧هـ). انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٦/ ١٠٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٩٠٩).

(٩) هو: صالح بن حسان أبو الحارث النضري المدني، نزيل العراق. انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ٨٤)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي(٦/ ٣٢٣).
قال البخاري: منكر الحديث. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ٢٧٥).
وقال أبو نعيم: منكر الحديث متروك. انظر: الضعفاء، لأبي نعيم (ص: ٩٣). =

عن محمّد بن كعب[1]، عن ابن عبّاس قال: قال رسول اللّه –صلى الله عليه وآله وسلم–: (إذا سألتم الله فاسألوا ببطون أكفّكم، ولا تسألوا بظهورها، وإذا دعا أحدكم ففرغ من دعائه فليمسح بيديه على وجهه).ضعيف.صالح بن حسّان المدنيّ الأنصاريّ منكر الحديث، قاله البخاريّ.

ثانيا: جمع طرق الحديث:

– حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا عبد الملك بن محمد بن أيمن، عن عبد الله بن يعقوب ابن إسحاق، عمن حدثه، عن محمد بن كعب القرظي، حدثني عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما–: أن رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم– قال: (لا تستروا الجدر، من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه فإنما ينظر في النار، سلوا الله ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها، فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم). قال

=وقال النّسائيّ: متروك الحديث. انظر: الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ٥٧)

وقال ابن حبان: كان صاحب قينات وسماع، وكان ممن يروي عن الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع، روى عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعا: (إذا دعوتم الله فادعوا ببطون الأكف)، وروى عنه أيضاً مرفوعاً: (لا بأس أن يقلب الجارية إذا أراد أن يشتريها) الحديث. انظر: المجروحين، لابن حبان (١/ ٣٦٧).

وقال: ابن معين: صالح بن حسان مديني وليس حديثه بشيء. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٤/ ٣٩٨)

وقال ابن حبان: ضعيف. انظر: الثقات، لابن حبان (٦/ ٤٥٦).

وذكره أبو العرب، والعقيلي والبلخي، وابن شاهين، في جملة الضعفاء.

(١) هو: محمد بن كعب بن حيان بن سليم بن أسد، أبو حمزة، وقيل: أبو عبد الله القرظي، ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهو من أهل المدينة، قدم على عمر بن عبد العزيز في خلافته، توفي سنة: (١٠٨هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٥٥/ ١٣٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (٢٦/ ٣٤٠).

أبو داود: روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها، وهو ضعيف أيضاً[1].

- حدثنا المنتصر بن محمد بن المنتصر، ثنا الحسن بن حماد الحضرمي، ثنا سعيد بن محمد الثقفي الوراق، ثنا صالح بن حسان، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: (إذا سألتم بالله فسلوه ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها، وامسحوا بها وجوهكم)[2].

- حدثناه أبو بكر بن أبي نصر المروزي، ثنا أبو الموجه، ثنا سعيد بن هبيرة، ثنا وهيب ابن خالد، عن صالح بن حسان، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: (إذا سألتم الله فاسألوه ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها، وامسحوا بها وجوهكم)[3].

- أخبرنا أبو على الروذباري، أخبرنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود هو السجستاني، حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا عبد الملك بن محمد بن أيمن، عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق، عمن حدثه، عن محمد بن كعب القرظي قال: حدثني عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما-: أن رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- قال: (سلوا الله -عز وجل- ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها، فإذا

---

(١) رواه أبو داود، أبواب فضائل القرآن، باب الدعاء (٢/ ٦٠٧)، برقم: (١٤٨٥)،بزيادة في الفاظ الحديث.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٣١٩)، برقم: (١٠٧٧٩).

(٣) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الدعاء، والتكبير، والتهليل، والتسبيح والذكر (١/ ٧١٩)، برقم: (١٩٦٨).

فرغتم فامسحوا بها وجوهكم). قال أبو داود: روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها وهو ضعيف أيضاً[١].

ثالثا: الحكم على الحديث:

وهذا حديث ضعيف جداً، لضعيف في إسناده، وهو: صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ، متفق على تضعيفه، والأقوال في ذلك كثيرة جداً، ومما قيل فيه:

قال الذهبي: "قال أبو حاتم: منكر الحديث ضعيف.وقال ابن عدي: صالح ابن حسان مدني، نزل البصرة، وروى عباس عن ابن معين: ضعيف.وقال أحمد: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث.وقال النسائي: متروك"[٢].

وقال ابن حبان: "صالح بن حسان الأنصاري من أهل المدينة، يروي عن محمد بن كعب القرظي، روى عن أبو ضمرة وأهل المدينة، كان صاحب قينات وسماع، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع، روى عن محمد ابن كعب القرظي عن ابن عباس"[٣].

وقد سبق كثير من أقوال الأئمة فيه عند ترجمته في الحاشية؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالإنكار، وذلك لتفرد صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ بروايته، وهو متروك، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه الإنكار والضعف الشديد، والله أعلم.

---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب رفع اليدين في القنوت (٤/ ١٥٧)، برقم: (٣١٩٤).

(٢) انظر: ميزان الاعتدال، للذهبي (٢/ ٢٩١).

(٣) انظر: المجروحين، لابن حبان (١/ ٣٦٧).

الحديث الخامس:

أولاً: الحديث[1]:

ويروى: (من نزل على قوم فلا يصومن تطوعاً إلا بإذنهم)، وهو حديث منكر لا يصح.

لم يرد سند عند الإمام البغوي لهذا المتن في كتابه؛ لوجوده في المتابعات، وقد حكم عليه بالإنكار، ولقد ذكرالإمام البغوي في مقدمة كتابه أن بعض الأخبار لم يذكر لها سندا خشية الإطالة.

ثانيا: تخريج الحديث:

لقد وجدت لهذا الحديث سنداً عند الترمذي من حديث عائشة، وقد حكم عليه الترمذي أيضا بالإنكار كما حكم عليه الإمام البغوي، فقال –رحمه الله تعالى–:

حدثنا بشر بن معاذ العقدي البصري، قال: حدثنا أيوب بن واقد الكوفي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: (من نزل على قوم فلا يصومن تطوعا إلا بإذنهم). هذا حديث منكر لا نعرف أحدا من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة. وقد روى موسى بن داود، عن أبي بكر المدني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها–، عن النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– نحوا من هذا. وهذا حديث ضعيف أيضا، وأبو بكر ضعيف عند أهل الحديث. وأبو بكر المديني الذي روى عن جابر ابن عبد الله: اسمه الفضل بن مبشر وهو أوثق من هذا وأقدم[2].

---

(١) شرح السنة للبغوي، باب من زار قوماً فلم يفطر عندهم(٦/ ٣٧٨)، برقم: (١٨٢٠).

(٢) رواه الترمذي، باب ما جاء فيمن نزل بقوم فلا يصوم إلا بإذنهم (٢/ ١٤٨)، برقم: (٧٨٩).

أخبرنا أبو علي الحسن بن خلف، ثنا أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين، ثنا إبراهيم بن عبد الله بن محمد الزبيبي، بالعسكر، ثنا بشر بن معاذ العقدي، ثنا أيوب بن واقد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله تعالى عنهما– قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: (من نزل على قوم فلا يصومن تطوعاً إلا بإذنهم)[١].

ثالثا: الحكم على الحديث:

لم يرد سند عند الإمام البغوي لهذا المتن في كتابه؛ لوجوده في المتابعات، وقد حكم عليه بالإنكار، ولقد ذكر الإمام البغوي في مقدمة كتابه أن بعض الأخبار لم يذكر لها سنداً خشية الإطالة. ولقد وجدت لهذا الحديث سنداً عند الترمذي من حديث عائشة، وقد حكم عليه الترمذي أيضاً بالإنكار كما حكم عليه الإمام البغوي.

الحديث السادس:

أولاً: الحديث[٢]:

أخبرنا محمّد بن الحسن[٣]، أنا أبو العبّاس الطّحّان[٤]، أنا أبو أحمد محمّد بن قريش[٥]، أنا عليّ بن عبد العزيز[٦]،

---

(١) رواه الشهاب القضاعي في مسنده، من نزل على قوم فلا يصومن تطوعا إلا بإذنهم (١/ ٣١٨)، برقم: (٥٣٦).

(٢) شرح السنة للبغوي، باب شرائط قبول الشهادة(١٠/ ١٢٣)، برقم: (٢٥١٠).

(٣) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسن الميربند كشائي، لم أجد له ترجمة.

(٤) هو: أحمد بن محمد بن سراج السنجي، أبو العباس الطحان، راوي كتاب أبى عيسى الترمذي عن أبى العباس المحبوبي، مات بعد (٤٠٠هـ). انظر: الأنساب، للسمعاني (٧/ ٢٦٥)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ١٦٣).

(٥) هو: محمد بن قريش بن سليمان بن قريش، أبو أحمد المروروذي، توفي بمرو سنة: (٣٤١هـ). انظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا (٧/ ٩٠)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٧/ ٧٧٣).

(٦) هو: علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور البغوي، أبو الحسن المكي، صحب أبا عبيد القاسم بن سلّام، وروى عنه تواليفه: غريب الحديث، وفضائل القرآن، والطهور، وغير ذلك، توفي سنة: (٢٨٦هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٧٨٢)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، للفاسي (٥/ ٢٦٧).

أنا أبو عبيد[١]، نا مروان الفزاريّ[٢]، عن شيخ من أهل الجزيرة يقال له: يزيد بن زياد[٣]، عن الزّهريّ[٤]، عن عروة[٥]، عن عائشة ترفعه: (لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه[٦]، ولا ظنين في ولاء ولا قرابة[٧]، ولا القانع مع

(١) هو: القاسم بن سلام، الإمام أبو عبيد البغدادي الفقيه الأديب، صاحب المصنفات الكثيرة المشهورة، توفي سنة: (٢٢٤هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٥/ ٦٥٤)، تهذيب الكمال، للمزي (٢٣/ ٣٥٤).

(٢) هو: مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن عيينة الفزاري الحافظ، أبو عبد الله الكوفي، توفي سنة: (١٩٣هـ). انظر: تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (١٥/ ١٩١)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٤/ ١٢٠٤).

(٣) هو: يزيد بن زياد، ويقال: ابن أبي زياد القرشي الدمشقي، وقيل: إنهما اثنان. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٦٥/ ١٩٢)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٣/ ٧٥٤)، تهذيب الكمال، للمزي (٣٢/ ١٣٤).
قال البخاري: منكر الحديث. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٨/ ٣٣٤).
وقال النسائي: متروك. انظر: الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ١١١).
وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ومتروك الحديث. انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٢٦٥).
وقال ابن حبان: ليس ممّن يحتج بنقل حديثه ولا بشيء. انظر: الثقات، لابن حبان (٥/ ٢٣٠).

(٤) هو: محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر، من التابعين، توفي سنة: (١٤٤هـ)، انظر: صفة الصفوة، لابن الجوزي(١/ ١٤٨)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (٤/ ١٧٧ – ١٧٩).

(٥) هو: عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد، الإمام الفقيه، أبو عبد الله القرشي الأسدي المدني الفقيه، توفي سنة: (٩٤هـ). انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (٤٠/ ٢٣٧)، تاريخ الإسلام، للذهبي (٢/ ١١٣٩).

(٦) ولا ذي غمر على أخيه، أي: حقد وضغن. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣/ ٣٨٤).

(٧) ولا ظنين في ولاء ولا قرابة، أي:الذي ينتمي إلى غير مواليه، لا تقبل شهادته للتهمة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٣/ ١٦٣).

أهل البيت[١]).هذا حديث غريب، ويزيد بن زياد الدّمشقيّ منكر الحديث، وزاد بعضهم في هذه الرواية: (ولا مجلود حدا).

ثانيا: تخريج الحديث:

– حدثنا قتيبة، قال: حدثنا مروان الفزاري، عن يزيد بن زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–:(لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حدا ولا مجلودة، ولا ذي غمر لأخيه، ولا مجرب شهادة، ولا القانع أهل البيت لهم ولا ظنين في ولاء ولا قرابة).قال الفزاري: القانع: التابع.هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث يزيد ابن زياد الدمشقي ويزيد يضعف في الحديث ولا يعرف هذا الحديث من حديث الزهري إلا من حديثه[٢].

– حدثنا الربيع بن سليمان المرادي قال: حدثنا أسد بن موسى قال: حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، عن يزيد بن أبي زياد الشامي قال: حدثنا الزهري، عن عروة قال: قالت عائشة –رضي الله عنهما–: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: (لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حدا، ولا ذي غمر لأخيه، ولا مجرب عليه شهادة زور، ولا القانع مع أهل البيت لهم، ولا الظنين في ولاء ولا قرابة)[٣].

– نا أحمد بن عبد الله بن محمد الوكيل، نا أبو بدر، وعباد بن الوليد، قالا: نا حبان ابن هلال، نا عبد الواحد بن زياد، حدثني يزيد بن أبي زياد القرشي، نا

---

(١) ولا القانع مع أهل البيت، أي: الخادم والتابع، ترد شهادته للتهمة بجلب النفع إلى نفسه. والقانع في الأصل: السائل. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٤/ ١١٤).

(٢) رواه الترمذي، باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته (٤/ ١٢٠)، برقم: (٢٢٩٨).

(٣) رواه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روى بعض الناس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في رد شهادة المحدود في الإسلام (١٢/ ٣٥٥)، برقم: (٤٨٦٦).

الزهري، عن عروة، عن عائشة –رضي الله عنها– ترفعه إلى النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– قال:(لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا مجلود حدا ولا ذي غمر على أخيه ولا القانع من أهل البيت لهم). يزيد هذا ضعيف لا يحتج به[1].

– أخبرناه أبو سعد الماليني، أنبأنا أبو أحمد ابن عدى الحافظ، حدثنا محمد ابن أحمد ابن عبد الواحد بصور، حدثنا موسى بن أيوبالنصيبي (ح) قال: وحدثنا أبو أحمد قال: وحدثنا عبد الرحمن بن إسحاق بدمشق، حدثنا دحيم قالا: حدثنا مروان ابن معاوية، عن يزيد بن أبى زياد الدمشقي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: (لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حد، ولا ذى غمر لأخيه، ولا مجرب عليه شهادة زور، ولا ظنين فى ولاء وقرابة). يزيد بن أبي زياد –ويقال:ابن زياد– الشامي هذا ضعيف[2].

– أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو عثمان سعيد بن محمد بن محمد بن عبدان النيسابوري قالا: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، حدثنا إبراهيم بن محمد الرباطي في رجب سنة ست وستين ومائتين قال: قرئ على أبى عبيد (ح) وأخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، أنبأنا أبو الحسن الكارزي، حدثنا علي بن عبد العزيز، عن أبى عبيد، حدثنا مروان الفزاري، عن شيخ من أهل الجزيرة يقال له: يزيد بن أبى زياد. عن الزهري، عن عروة، عن عائشة –رضي الله عنهما–، عن النبي –صلى الله عليه وآله وسلم– أنه قال: (لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه، ولا ظنين في ولاء ولا قرابة، ولا القانع مع أهل البيت

(١) رواه الدارقطني في السنن، باب في المرأة تقتل إذا ارتدت (٥/ ٤٣٨)، برقم: (٤٦٠٢).
(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب من قال: لا تقبل شهادته (٢٠/ ٤٦٢)، برقم: (٢٠٦٠٤).

لهم). لفظ حديث علي، وفي رواية الرباطي: (ولا ظنين ولا متهم بقرابة)، والأول أصح. يزيد هذا ضعيف[١].

ثالثا: الحكم على الحديث:

وهذا حديث ضعيف جداً، لضعيف في إسناده، وهو: يزيد بن زياد الدمشقي متفق على تضعيفه، والأقوال في ذلك كثيرة جداً، ومما قيل فيه:

قال البخاري: منكر الحديث[٢].

وقال النسائي: متروك[٣].

وذكره أبو زرعة الرازي في أسامي الضعفاء.

وقد سبق كثير من أقوال الأئمة فيه عند ترجمته في الحاشية؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالإنكار، وذلك لأن الحديث من طريق يزيد بن زياد الدمشقيّ، وهو متروك؛ولروايته مناكير الأخبار وتضعيفها؛ لأنه ليس ممن يحتج بنقل حديثه، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه الإنكار والضعف الشديد، والله أعلم.

---

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى، باب من قال: لا تجوز شهادة الوالد لولده والولد لوالديه (٢١/ ٦٦)، برقم: (٢٠٩٠٣).

(٢) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٨/ ٣٣٤).

(٣) انظر: الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: ١١١).

الحديث السابع:

أولاً: الحديث[1]:

حدثنا أبو حامد أحمد بن عبد الله الصالحي[2] إملاء، أنا أبو بشر طاهر بن العباس العبادي[3]، نا أبو الحسن محمد بن ظفر الجارودي[4]، حدثنا أبو محمد عبد الله بن عروة[5]، نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي[6]، نا سعيد بن محمد الوراق[7]، نا صالح بن حسان[8]، عن عروة ابن الزبير[9]، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال لي رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم: (يا عائشة، إن أردت

(١) شرح السنة للبغوي، باب ترقيع الثوب والبذاذة والاحتراز عن الشهرة (١٢/ ٤٤ – ٤٥)، برقم: (٣١١٥).

(٢) هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن علي بن منصور الملقب بالصالحي، أبو حامد، لم أجد له ترجمة.

(٣) هو: طاهر بن العباس بن محمد بن عبد الله القاضي الهروي أبو بشر العبادي الهروي، فاضل معروف، توفي سنة: (٤٣٣هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٩/ ٥٢٧)، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، للصَّرِيْفِيْنِيُّ (ص: ٢٨٦).

(٤) هو: محمد بن ظفر بن محمد بن أحمد أبو الحسن بن أبي منصور العلوي الحسيني، قال الحاكم: السيد العالم النجيب، درس الأدب والفقه والنحو والكلام، وتقدم في أنواع من العلوم، وسمع الحديث الكثير، ورحل وصنف وجمع. مات في شوال سنة: (٤٠٣هـ). انظر: بغية الوعاة، للسيوطي (١/ ١٢٢)، تاريخ بيهق/تعريب، لابن فندق (ص: ٣٢٢).

(٥) هو: عبد الله بن عروة، أبو محمد الهروي، الحافظ الإمام البارع، مصنف كتاب: (الأقضية)، توفي سنة: (٣١١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١١/ ١٨١)، طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي (٢/ ٤٩٧).

(٦) هو: يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح الحافظ أبو يوسف العبدي الدورقي البغدادي. توفي سنة: (٢٥٢هـ). انظر: تاريخ الإسلام، للذهبي (٦/ ٢٣٤)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (٣٢/ ٣١١).

(٧) هو: سعيد بن محمد الوراق، الثقفي، أبو الحسن الكوفي، سكن بغداد، ومات بها. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (٤/ ٤٥٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (١١/ ٤٧).

(٨) سبقت ترجمته (ص: ٤٦٢).

(٩) سبقت ترجمته (ص: ٤٦٨).

اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب،وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلقي ثوبا حتى ترقعيه). قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان[١].قال محمد بن إسماعيل: صالح بن حسان منكر الحديث، وصالح بن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب ثقة[٢].

أولا: تخريج الحديث:

– حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا سعيد بن محمد الوراق، وأبو يحيى الحماني قالا: حدثنا صالح بن حسان، عن عروة، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال لي رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: (إذا أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلقي ثوباً حتى ترقعيه). هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان وسمعت محمداً يقول: صالح بن حسان منكر الحديث، وصالح بن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب ثقة[٣].

– حدثنا جعفر بن محمد الخلدي، ثنا أبو العباس، عن مسروق، ثنا شريح ابن يونس، ثنا سعيد بن محمد الوراق، حدثني صالح بن حسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال لي رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: (يا عائشة، إن أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب، لا تستخلقي ثوبا حتى ترقعيه، وإياك ومجالسة الأغنياء) هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه[٤].

– أخبرنا القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري إمام الشافعية، قال: حدثنا أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق الأنماطي،

---

(١) انظر: سنن الترمذي (٣/ ٢٩٧)، برقم: (١٧٨٠).

(٢) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٤/ ٢٧٥).

(٣) رواه الترمذي، باب ما جاء في ترقيع الثوب (٣/ ٢٩٧)، برقم: (١٧٨٠).

(٤) رواه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الرقاق (٤/ ٣٤٧)، برقم: (٧٨٦٧).

إملاء بنيسابور، قال: حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن حمدان بن العباس النيسابوري بسكن بلخ قدم حاجاً، قال: حدثنا حام بن نوح البجلي، قال: حدثنا أبو يحيى الحماني، قال: حدثنا صالح بن حسان المدني، عن عروة بن الزبير، عن عائشة –رضي الله عنها–، قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–: (إنما يكفيك من الدنيا كزاد الراكب، فإن سرك اللحوق بي، فإياك ومخالطة الأغنياء، ولا تستبدل ثوبا حتى ترقعه)[1].

– حدثني سريج، قال: ثنا سعيد بن محمد، عن صالح بن حسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وآله وسلم–:(يا عائشة إن أردت اللحوق بي فليكفك من الدنيا كزاد الراكب، ولا تستخلقي ثوبا حتى ترقعيه، وإياك ومجالسة الأغنياء)[2].

ثالثا: الحكم على الحديث:

وهذا حديث ضعيف جداً، لضعيف في إسناده، وهو: صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ، متفق على تضعيفه، والأقوال في ذلك كثيرة جداً، وقد سبق كثير من أقوال الأئمة فيه عند ترجمته في الحديث الرابع؛ **لذلك اتفق أئمة الحديث على تضعيف هذا الحديث، والحكم عليه بالإنكار، وذلك لتفرد صالح بن حسان المدنيّ الأنصاريّ بروايته، وهو متروك، كما سبق ذكر أقوالهم.**

إذن: فالحديث حكمه الإنكار والضعف الشديد، والله أعلم.

---

(١) رواه الشجري في ترتيب الأمالي الخميسية، باب في مدح القناعة، والاجتزاء باليسير، وما يتصل بذلك (٢/ ٢٧٤)، برقم: (٢٤١٧).

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في الزهد (ص: ٥٩)، برقم: (٩٥).

الخاتمـة

لقد اعتنى علماء المسلمين قديماً وحديثاً بالحديث النبوي عناية بالغة،وقد ظهر ذلك جلياً في صنيع المحدثين الذين لم يدخروا جهداً في تمييز الصحيح من السقيم.

وإن من أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذا الجزء من الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالإنكار الآتي:

١. بلغ عدد الأحاديث التي حكم عليها الإمام البغوي بالإنكار سبعة أحاديث فقط، وكلها في كتابه "شرح السنة".
٢. تبين أن الحديث المنكر عند الإمام البغوي هو: الحديث الذي يتفرد به المتروك، أو من اشتد ضعفه.
٣. أكثر ما وقع من وجوه التفرد التي حكم عليها الإمام البغوي بالإنكار إنما وقعت من جهة الرواة الضعفاء الذين لا يعتد عليهم في الرواية.
٤. اعتمد الإمام البغوي في حكمه بإنكار الحديث على ما أورده الإمام البخاري والإمام الترمذي، كما تقدم النقل عنهم في ثنايا البحث.
٥. تظل جهود الإمام البغوي في هذا المضمار –بالمقارنة مع غيره من أصحاب الأمات من المصنفات الحديثة باستثناء الصحيحين في بعض جوانبهما– فائقة في كمها وكيفها.

وأخيراً أوصي الباحثين المهتمين من أهل العلم أن يستكملوا مشروع حكم الإمام البغوي على باقي الأحاديث من خلال الطرق المعتمدة في علم دراسة الحديث، وأسأل الله تعالى أن ينفع بجهود الجميع، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، والحمد للّه وحده، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وسلم تسليماً كثيراً.

المصادر والمراجع

-فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله ابن باز.

-صحيح البخاري- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.

-صحيح مسلم- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

-شرح النووي على مسلم- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

-السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

-سنن الترمذي- الجامع الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ١٩٩٨م.

-العلل الكبرى، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي – أبو المعاطي النوري – محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ

-صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح ابن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي – بيروت.

-سنن ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

-سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي – عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.

-شرح السنة، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، حققه: شعيب الأرناؤوط، زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، ط٢ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

-سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

-طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د.محمود محمد الطناحي- د.عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

-صفة الصفوة، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

-لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط٢، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م.

-مقدمة ابن الصلاح – معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، نور الدين عتر، دار الفكر – سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

-النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

-ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٣م.

-نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.

-إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

-تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
-تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.
-تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
-الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
-المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط٢.
-المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد – عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين – القاهرة.
-معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر – بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
-الثقات، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (المتوفى: ٢٦١هـ)، دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
-الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف

للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

-المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.

-سؤالات البرقاني للدارقطني، رواية الكرجي عنه، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ط١، ١٤٠٤هـ.

-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر، ط١، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

-الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

-الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

-التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

-تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
-الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٢٧١هـ – ١٩٥٢م.
-المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم ابن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
-مسند أبي يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث – دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.
-مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
-السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط٣، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
-النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي.

-تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

-الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

-تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

-لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

-القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

-معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* * *